وقع عقد تخطيط وتصميم المشروع مع مؤسسة الأراضي والاسكان الكورية بقيمة 12.5 مليون دينار

أبل: جنوب مدينة سعد العبدالله أولى المدن الذكية والصديقة للبيئة

■ المدينة ستتمتع بالطابع المعماري المتميز الذي سيكون له الأثر الكبير على المردود الاقتصادي

جانب من توقيع العقد

صورة تذكارية للحضور

■ الوقيان: العقد يشمل أعمال الدراسات الفنية والاقتصادية والبيئية وصولاً إلى إعداد واعتماد المخطط الهيكلي

■ سيتم تنفيذ شبكة تجميع قمامة بالشفط واستخدام الطاقة الشمسية ومركز تحكم بالمدينة للإشارات المرورية

وقع وزير الدولة لشؤون الاسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي ياسر ابل عقد تخطيط وتصميم مشروع جنوب مدينة سعد العبدالله الاسكاني مع مؤسسة الاراضي والاسكان الكورية بقيمة 12,5 مليون دينار كويتي (نحو 41 مليون دولار امريكي).

وقال الوزير ابل في تصريح صحافي على هامش توقيع العقد امس ان توقيع العقد الذي تستمر مدة تنفيذه 24 شهراً يعتبر مثالا ناجحا لشراكات بين الدول لتعزيز التعاون المشترك.

واضاف ان مشروع جنوب مدينة سعد العبدالله يعد اولى المدن الذكية والصديقة للبيئة التي تدخل فيها التكنولوجيا بشكل كبير لافتا الى ان المدينة ستتمتع بالطابع المعماري المتميز الذي سيكون له الاثر الكبير على المردود الاقتصادي للمدينة.

واكد التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالجدول الزمني في تنفيذ المشاريع والعمل بكل جهد لتوفير الرعاية السكنية للمواطنين.

وذكر ان توقيع العقد جاء بعد مباحثات وزيارة قام بها سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء لجمهورية كوريا الجنوبية لتعزيز التعاون بين الجانبين لاسيما في مجال الرعاية السكنية وتطوير المدن الجديدة.

من جانبه قال مدير عام المؤسسة العامة للرعاية السكنية الكويتية بدر الوقيان ان العقد يشمل اعمال الدراسات الفنية والاقتصادية والبيئية والعلمية وصولا الى اعداد واعتماد المخطط الهيكلي وتخطيط وتصميم شبكات الطرق الرئيسية.

واضاف في كلمة له بهذه المناسبة ان العقد يتضمن تخطيط وتصميم البنية التحتية التفصيلي للمشروع وصولا إلى مستوى القسائم لكافة الضواحي السكنية والمخططات التفصيلية لنماذج وحدات سكنية موضحا ان مساحة المشروع تبلغ نحو 64,42 كيلو متر مربع ويستوعب 30 الف وحدة سكنية.

واوضح ان المشروع يعتبر اول مدينة ذكية صديقة للبيئة في دولة الكويت حيث سيتم في تصميمها وتنفيذها وفق احدث التقنيات والخبرات والمعلومات ذات الصلة بتطوير المدن الجديدة اضافة الى استخدام احدث الاساليب العالمية في التخطيط والتصميم ونظم الاستدامة الحديثة.

وقال انه سيتم تنفيذ شبكة تجميع قمامة بالشفط واستخدام الطاقة الشمسية و انظمة النقل الذكية ومركز تحكم بالمدينة للإشارات المرورية وحركة النقل العام والحوادث المرورية وكاميرات مراقبة امنية وادارة وسلامة للموارد المائية.

واشار الى ان حكومتي دولة الكويت وجمهورية كوريا الجنوبية مذكرة تفاهم في 21 سبتمبر 2014 للتعاون فيما بينهما والشراكة في مجال الرعاية السكنية وتطوير المدن الجديدة.

واضاف ان هذه المذكرة تبعها توقيع مذكرتي تفاهم بشان تطوير مشروع جنوب مدينة سعد العبدالله الإسكاني في 9 مايو الماضي حيث تم توقيع اولى المذكرتين بين حكومة الكويت ممثله بوزير الدولة لشئون الإسكان والحكومة الكورية ممثلة بوزير الاراضي والبنية التحتية والنقل.

وذكر ان المذكرة الثانية تم توقيعها بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية ومؤسسة الأراضي والإسكان الكورية مشيرا الى ان عقد الخدمات الاستشارية لتنفيذ مشروع مدينة سعد العبدالله الذي تم توقيعه اليوم " امس " يمثل اولى الخطوات التنفيذية لوضع مذكرة التفاهم موضع التنفيذ

■ المؤسسة العامة للرعاية السكنية ملتزمة بالعمل بكل جهد لتوفير الرعاية السكنية للمواطنين

أكد أهمية التعاون بين جهات الدولة للحفاظ على الوضع في البلاد

الأحمد: مشروع «الانفاق العميقة» يهدف إلى توفير حماية مثلى للبيئة

الأحمد متحدثا

جانب من الاجتماع

■ تكثيف الزيارات لمختلف الجهات الحكومية بهدف نشر الوعي بالمشاريع التي نقوم بها

■ الغنيم: الوزارة تسعى جاهدة لاتخاذ كل الإجراءات وإعداد دراسات المردود البيئي لجميع مشاريعها

■ العنزي: تنسيق مع شركة نفط الكويت للاستفادة من المياه شديدة الملوحة في الحقول الشمالية والجنوبية للبلاد

أكد المدير العام للهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الاحمد اهمية التعاون بين جهات الدولة للحفاظ على الوضع البيئي في البلاد والالتزام البيئي خصوصا من قبل وزارة الأشغال التي لديها الكثير من المشاريع المتعلقة في هذا الشأن.

وقال الشيخ عبدالله الاحمد في مؤتمر صحافي عقدته الوزارة لعرض المشاريع البيئية الخاصة بها ان هناك عددا من المشاريع الضخمة التي تسعى الاشغال لانشائها وتهدف لمستقبل بيئي افضل ابرزها مشروع (الانفاق العميقة) الجديد والخاص بمياه الامطار والصرف الصحي وتوسعة وتطوير محطات المعالجة.

واضاف ان الهيئة تقوم بدورها فيما يخص المشاريع الرقابية على كافة المستويات مشيرا إلى توجهه لتكثيف زياراتها لمختلف الجهات الحكومية بهدف نشر الوعي بالمشاريع التي تحافظ على البيئة.

من جهتها قالت وكيل وزارة الأشغال المهندسة الغنيم عواطف الغنيم ان الوزارة بوصفها القائمة على أحداث النهضة الإنشائية بالبلاد تسعى جاهدة لاتخاذ كافة الإجراءات وإعداد دراسات المردود البيئي لكافة مشاريعها للحد من ملوثات البيئة.

واضافت المهندسة الغنيم ان الوزارة انشأت إدارة لحماية البيئة من ملوثات الصرف الصحي التي تقوم بدور كبير في حماية البيئة وتسعى نحو إلزام الجميع بقانون البيئة وتقديم الدعم الفني والحلول المناسبة للحد من نسب التلوث والحفاظ على البيئة البرية والبحرية للدولة.

وبينت ان الوزارة وضعت هدفا استراتيجيا لإنشاء نظام جديد لمشروع (الانفاق العميقة) وفقا لاحدث المعايير العالمية يهدف الى حماية البيئة والاستغلال الامثل للمياه المعالجة ومياه الامطار والاغراض المخصصة لها مؤكدة انه تم الانتهاء من اعداد مستند الشروط المرجعية للاتفاقية الاستشارية الخاصة بتلك الانفاق كما تم اعتماد قائمة المكاتب الاستشارية العالمية المؤهلة لتلك الاتفاقية تمهيدا لطرحها.

على صعيد متصل اوضح الوكيل المساعد لقطاع هندسة الصرف الصحي في الوزارة المهندس عبدالمحسن العنزي ان المشروع الجديد يهدف إلى منع تحويل اي تدفقات الى جون الكويت من خلال نظام متكامل لربط خطوط الطوارئ لجميع المحطات ومخارج الامطار وإنشاء نظام انفاق عميقة لنقل المياه الغير معالجة والفائضة من محطات الضخ والرفع والتنقية إلى محطة تنقية جديدة.

واضاف المهندس العنزي ان المشروع سيسمح بتجميع وتخزين التدفقات في حالات الطوارئ تصل لسبعة ايام مع معالجة التدفقات وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة مايساهم في إغلاق جميع المسببات الموجودة في الجون.

وذكر انه يجرى حاليا التنسيق مع الجهاز المركزي للمناقصات العامة لطرح الاتفاقية الاستشارية الخاصة بالمشروع وقيمته التقديرية 12 مليون دينار ومن المتوقع طرحها خلال الشهر الجاري على ان تكون مدة الاتفاقية ثلاث سنوات على ان يكون تاريخ المباشرة المتوقعة لتنفيذ المرحلة الاولى للمشروع في 2020 إلى 2021. وحول المشاريع التي يقوم بها قطاع الصرف الصحي بالوزارة لفت إلى ان هنلك تنسيق مع شركة نفط الكويت للاستفادة من المياه شديدة الملوحة في الحقول الشمالية والجنوبية البلاد مشيرا الى دراسة وتصميم وتنفيذ المحطة المركزية لمعالجة الحماة في محطة (كبد) لاستغلالها في إنتاج الطاقة مع هيئة الشراكة بالإضافة الى مشروع الخدمات العامة للطوارئ وحماية البيئة المتوقع توقيع عقود نهاية شهر مايو. من جانبه قال نائب المدير العام للشؤون الفنية المهندس محمد العنزي ان قانون حماية البيئة فرض العديد من الخطط والبرامج بالتعاون مع مختلف الجهات بهدف حماية البيئة عبر تطبيق القانون الذي بات حتميا واجب على الجميع التعاون لتنفيذه.

واضاف المهندس العنزي ان هناك اهمية قصوى لتقييم المردود البيئي للمشاريع في جون الكويت حيث فرض القانون على كل الجهات إعداد دراسات لاي توسعة او مشروع جديد للقيام به في تلك المنطقة مشيرا الى المواد الخاصة بحماية البيئة المائية والساحلية التي أوردها القانون والتي تعد الشغل الشاغل للهيئة حاليا.

وبدوره قال نائب المدير العام للشؤون الرقابة الدكتور محمد الاحمد ان هناك ضرورة الى اصدار تقرير الأداء البيئي لمؤسسات الدولة والذي سيصدر هذا العام ويشكل انعكاسا لمدى التزام المؤسسات بتنفيذ متطلبات أحكام القانون البيئي. وحول الشبكة الوطنية لرصد ومراقبة جون الكويت أوضح الدكتور الاحمد ان هناك 15 محطة رصد رئيسية و23 محطة شهرية لقياس حالة البيئة في نطاق السواحل لافتا الى استحداث محطات رصد مساندة بهدف تحديد مؤشرات معينة يتم وضعها في المواقع المحتملة التلوث عند مخارج الخطوط الرئيسية للصرف الصحي. وذكر أن مشروع الانفاق الجديد في طور التجربة واثبت انه يساعد على تحديد المصدر الرئيسي للتلوث لحظيا دون الحاجة الى جمع عينات واضاعة الوقت والجهد في تحديد مصادر التلوث للتعامل معها بشكل مباشر عند حدوثها.

وافاد بأن الهيئة تقوم بإعداد مسح لإعداد قاعدة بيانات شاملة للبيئة البحرية مع احد المعاهد البريطانية فضلا عن اعداد الخطة الوطنية لإدارة البيئة البحرية وتحديد مسؤولية الجهات المعنية في

تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن العالم يفقد سنوياً من 4 الى 5 ملايين طفل بسبب التهابات الجهاز التنفسي

«معهد الأبحاث»: دراسات ومشاريع علمية لمواجهة مشكلة تلوث الهواء

سميرة السيد تلقي كلمتها

قالت المدير العام لمعهد الكويت للأبحاث العلمية الدكتورة سميرة السيد عمر امس إن المعهد يقوم بمشاريع ودراسات علمية وبحثية لمراقبة وتقييم التلوث الهواء في مناطق المصانع وقرب المستشفيات وحقول النفط وغيرها.

وأوضحت السيد عمر في كلمة بافتتاح ورشة عمل نظمها المعهد بعنوان (جودة الهواء في الأماكن المغلقة في المناطق الجافة ذات المناخ الحار) والتي تستمر يومين أن التلوث يشمل الهواء الخارجي والداخلي ويعتبر من أدق العوامل المؤثرة في صحة الإنسان.

وبينت أن أي خلل في معايير نقاء ودرجة رطوبة الهواء الداخلي يتسبب في حدوث ظروف غير صحية تؤدي إلى أمراض دائمة أو مؤقتة كما تؤثر سلبا على مستوى إنتاجية الإنسان من الناحيتين الذهنية والبدنية.

وأضافت أن بعض الدراسات بينت أن مستوى التلوث داخل المنازل يفوق التلوث خارجه بضعفين إلى ثلاثة مشيرة إلى أنه في بعض الأحيان تصل الملوثات في المنزل إلى 100 ضعف خارجه.

وذكرت أن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن العالم يفقد سنويا من 4 الى 5 ملايين طفل بسبب التهابات الجهاز التنفسي.

وأشارت إلى أن الدراسات ذاتها قدرت أن 40 في المئة من تلك الأمراض تعود للملوثات المنازل اضافة إلى تزايد الاعراض المرضية المتزامنة للمباني التي ترتبط بالمباني محكمة الغلق والتي لا يمكن فتح نوافذها إما لترشيد الطاقة أو لعوامل مناخية وجوية مرتبطة بالمحيط الخارجي.

وحول الدراسات التي قام بها المعهد في هذا الخصوص أوضح أنها تتمحور حول مشاريع (تقييم تأثير ملوثات الهواء المنبعثة من محارق المستشفيات والبيئة المحيطة بها) و(تقييم تأثير المواد العضوية المتطايرة على نوعية الهواء الجوي بالكويت).

وتابعت أن الدراسات تمحورت أيضا حول (اعداد قواعد بيانات حول المواد الكيماوية وعوالق الهواء المنبعثة من مناطق العمليات التابعة لشركة نفط الكويت) فضلا عن دراسات أخرى بجودة الهواء ونسب الملوثات في عدد من المباني الحكومية.

وأفادت السيد عمر بأن المعهد يتطلع إلى التعاون بشكل أكبر مع المراكز والمعاهد الإقليمية والدولية لإنجاز دراسات ومشاريع بحثية تسهم في تطوير وتطبيق نماذج جودة الهواء في المساحات المغلقة خصوصا في عنصري الإدارة الرشيدة والسياسات المتعلقة.

من جانبها قالت مديرة مركز أبحاث البيئة والعلوم الحياتية بالمعهد الدكتورة فايزة اليماني في كلمة مماثلة إن الورشة هي الأولى من نوعها في الكويت والشرق الأوسط.

وأوضحت اليماني أن الورشة تهدف إلى تقدير نسبة التلوث في الهواء الداخلي والخارجي ومدى شدته لضمان الاتساق مع معايير السلامة الوطنية وتبني سياسة لتحسين جودة الهواء.

وأضافت أن احصائيات منظمة الصحة العالمية تشير إلى "أن ربع الأمراض في العالم ناتجة عن التعرض للمواد الملوثة بالمحيط المنزلي" مشيرة الى أن أضرار الهواء الداخلي للاماكن المغلقة تزيد عن أضرار الهواء الخارجي من ناحية التأثير على الجهازين التنفسي والعصبي.